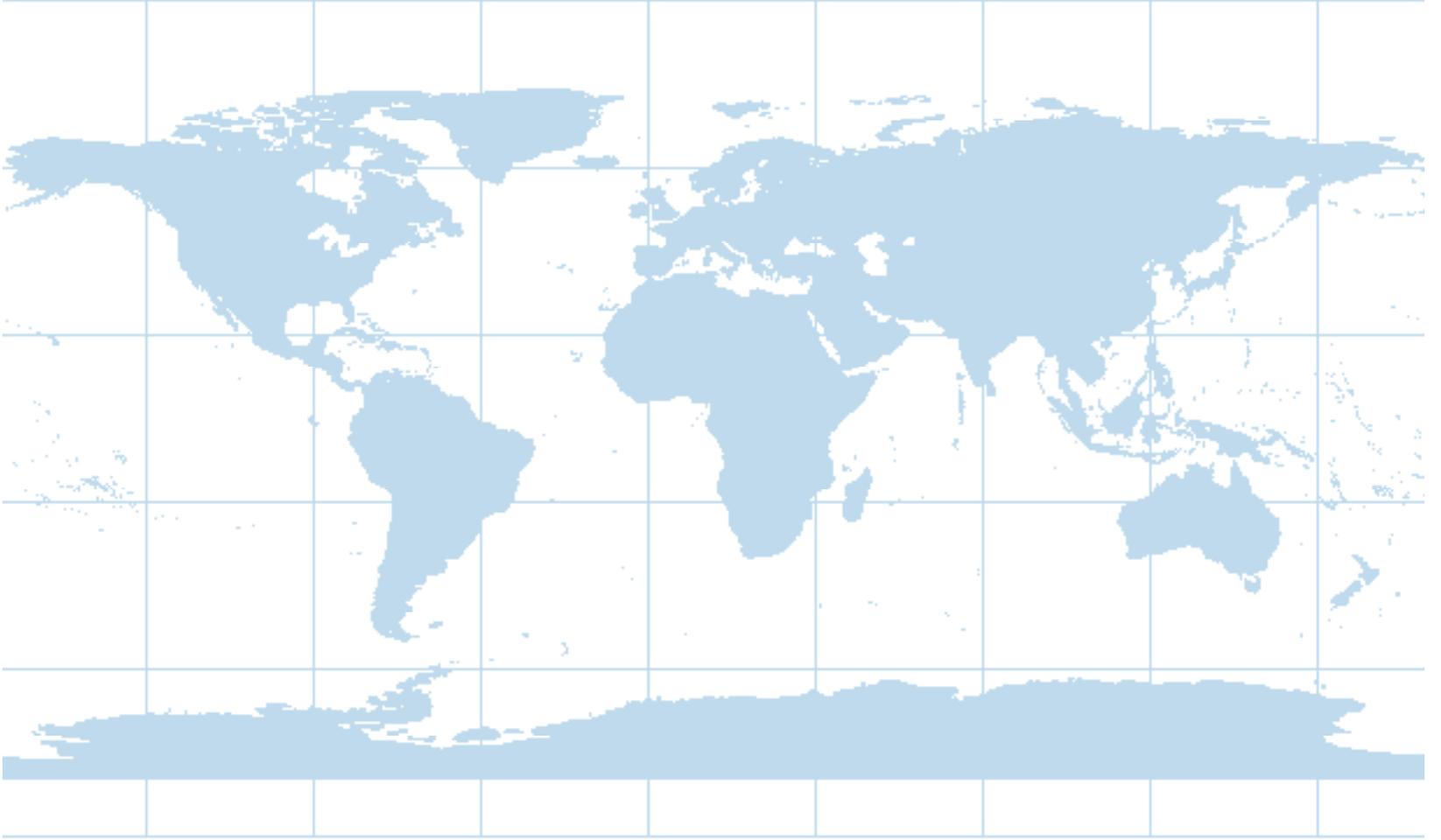


الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٧



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

النص الكامل للمنشور متاح في الموقع:

<http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>

وهو متوفر بالإنكليزية فقط تحت العنوان:

.World Economic Situation and Prospects 2007

موجز تنفيذي

الصورة العامة على الصعيد العالمي

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في عام 2007

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي نمواً قوياً وواسع القاعدة لثلاث سنوات على التوالي، يُتوقع أن يتباطأ خلال عام 2007، حيث سيترجع نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 3.2 في المائة، من المعدل المقدر له عام 2006 والذي يبلغ 3.8 في المائة⁽¹⁾. وسيكون اقتصاد الولايات المتحدة السبب الرئيسي في هذا التباطؤ العالمي، حيث يُتوقع أن يتراجع معدل نموه بسبب ضعف سوق الإسكان إلى 2.2 في المائة في عام 2007، وليس من المتوقع أن يبرز أي من الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى ليكون بمثابة قاطرة بديلة للاقتصاد العالمي، حيث من المُسقط أن يتباطأ النمو في أوروبا إلى حوالي 2 في المائة، وفي اليابان إلى أقل من 2 في المائة، خلال عام 2007. بل أن هناك، علاوة على ذلك، مخاطر من حدوث تراجع كبير ترتبط بإمكانية حدوث تباطؤ أشد بكثير في اقتصاد الولايات المتحدة.

استمرار النمو القوي في البلدان النامية

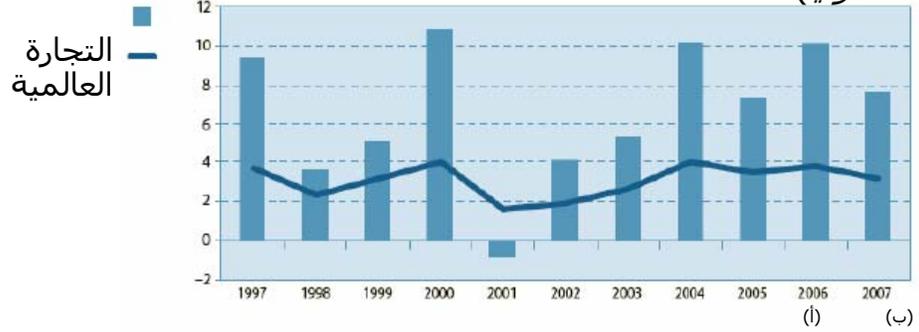
واصلت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال أداءها الاقتصادي القوي بصورة استثنائية خلال عام 2006، حيث سجلت معدلاً نمو بلغا في المتوسط 6.5 في المائة و7.2 في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن يظل النمو قوياً خلال عام 2007، وإن يكن بدرجة أهدأ: 5.9 في المائة للبلدان النامية، و6.5 في المائة للاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال. ومن بين البلدان النامية، أدى استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الصين والهند إلى توليد نمو ذي طابع محلي بدرجة أكبر من خلال زيادة التجارة والروابط المالية بين بلدان الجنوب. وينعكس ذلك في جملة أمور من بينها استمرار الطلب القوي على الطاقة والسلع الأساسية الأولية واستمرار أسعارها في الارتفاع. فارتفع أسعار السلع الأساسية يفيد

(1) في تقديرات الأمم المتحدة، يُحسب الناتج العالمي الإجمالي باستخدام الأوزان القطرية للناتج المحلي الإجمالي بالدولارات بأسعار السوق. أما باستخدام الأوزان القائمة على تكافؤ القوة الشرائية، فإن نمو الناتج العالمي الإجمالي سيكون 5.1 في المائة لعام 2006، بينما ستبلغ إسقاطات النمو 4.5 في المائة لعام 2007.

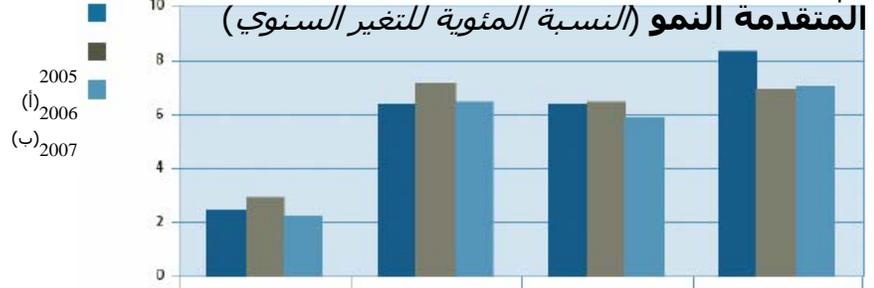
كثيرا من البلدان النامية، وأيضا الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، وبخاصة بلدان رابطة الدول المستقلة CIS. كما أن أداء أقل البلدان نموا ظل قويا بصورة ملحوظة هو الآخر، حيث بلغ قرابة 7 في المائة في المتوسط خلال عام 2006. ومن المتوقع أن يظل النمو في أكثر البلدان فقرا قويا بنفس الدرجة خلال عام 2007.

وبغض النظر عن التحسن في الأوضاع الاقتصادية الداخلية وازدياد قوة الروابط الأقليمية، فإن معظم البلدان النامية تظل ضعيفة ومكشوفة أمام أي تباطؤ في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية، وأمام تقلبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية والأسواق المالية الدولية.

توقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، 1997-2007 (النسبة المئوية للتغير السنوي)

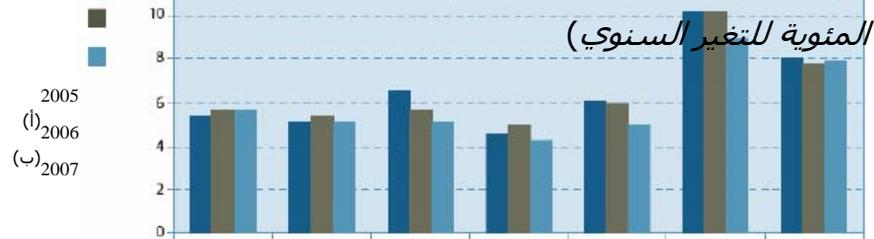


نمو أقوى في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال مما في البلدان المتقدمة النمو (النسبة المئوية للتغير السنوي)



أقل البلدان نمواً | البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال المتقدمة النمو | الاقتصادات المتقدمة النمو

من المتوقع حدوث تباطؤ في معظم مناطق البلدان المتقدمة النمو (النسبة المئوية للتغير السنوي)



الهند الصين غرب آسيا أمريكا جنوب آسيا المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع LINK (أ) تقديرات جزئية (ب) تقديرات

العمالة تنمو بمعدلات غير كافية

وساعد أداء النمو القوي للاقتصاد العالمي أيضا على تحسين أوضاع أسواق العمل في عدد كبير من البلدان. ففي معظم الاقتصادات المتقدمة النمو، تراجعت معدلات البطالة في عام 2006. ومع ذلك، ورغم نمو الناتج بمعدلات مرتفعة، لم يكن نمو العمالة في كثير من الأجزاء الهامة في العالم المتقدم النمو قويا بما يكفي لخفض معدلات البطالة بدرجة كبيرة. وهناك العديد من العوامل التي ربما عرقلت نمو فرص العمل بدرجة كافية و/أو تخفيض معدلات البطالة، ومن بينها طبيعة القطاعات المنتجة للسلع الأساسية التي تتسم بكثافة التركيز على رؤوس الأموال، والتي ولدت الجانب الأعظم من منشطات النمو في أفريقيا؛ والزيادات القوية في المشاركة العمالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على حد سواء؛ وتخفيض العمالة في الصين نتيجة لإعادة تشكيل المشاريع المملوكة للدولة، والنمو القوي للإنتاجية، وتحول العمالة خارج الزراعة. وكانت الأوضاع مشابهة لذلك في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة بصفة عامة، رغم النمو الاقتصادي القوي لسنوات متتالية.

احتمالات طيبة فيما يتعلق بالتضخم

ارتفعت معدلات التضخم الرئيسية في كثير من الاقتصادات خلال عام 2006، غير أن الجانب الأعظم من هذا الارتفاع كان يرجع إلى الآثار الأولى لارتفاع أسعار النفط. وحتى الآن، لم تؤثر أسعار الطاقة المرتفعة على التضخم الأساسي إلا بصورة محدودة. ومن المتوقع أن تخف الضغوط التضخمية خلال عام 2007، وذلك في ضوء تراجع أسعار النفط في أواخر عام 2006، والتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي العالمي، وتشديد السياسات النقدية في كثير من الاقتصادات. غير أن

ثمة استثناءات، تشمل بضعة بلدان افريقية شهدت زيادات حادة في معدلات التضخم نتيجة لنقص المواد الغذائية، وتخفيضات العملات و/أو انتقال آثار أسعار النفط المرتفعة إلى المنتجين والمستهلكين.

الشكوك ومخاطر التراجع الاقتصادي

خطر حدوث مزيد من التدهور في أسعار المساكن في الولايات المتحدة

إن إمكانية حدوث تراجع أكثر حدة في أسواق المساكن يمثل خطرا سلبيا لا يستهان به بالنسبة للاحتتمالات الاقتصادية العالمية. وقد شهد عدد من الاقتصادات ارتفاعا كبيرا في أسعار المساكن على مدار العقد المنصرم، وأسهمت آثار الثروة المرتبطة بذلك في تدعيم معدلات النمو الاقتصادي. غير أن ارتداد هذه العملية إلى الاتجاه المعاكس يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي. والعديد من مؤشرات قياس أداء سوق المساكن في الولايات المتحدة تكشف عن ركود ليس بالهين في النشاط خلال عام 2006 - حيث وصل الانخفاض إلى قرابة 20 في المائة في الأشهر الأخيرة. وفي حين تفترض التوقعات الأساسية أن يحدث تصحيح طفيف في سوق المساكن، وبالتالي أن يكون التراجع خفيفا في الاقتصاد، فإن سيناريو بديلا أكثر تشاؤما يبين أن حدوث تدهور أكثر حدة في أسعار المساكن في الولايات المتحدة لن يقتصر فحسب على خفض معدل نموها بنسبة 1 في المائة في عام 2007، بل سيقلل بدرجة كبيرة أيضا من معدلات النمو الاقتصادي في بقية العالم بأكثر من 1 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انهيار أسعار المساكن في الاقتصادات الرئيسية سيتسبب في حدوث أزمة في سوق الرهونات العقارية، وسيطلق عملية تصحيح انكماشية للاختلالات العالمية، مما يهدد بوقوع اضطرابات واسعة في الأسواق المالية.

التحديات التي يطرحها استمرار أسعار النفط في الارتفاع

رغم أن أسعار النفط عادت إلى الانخفاض بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، بعد أن وصلت إلى ذروتها التاريخية في عام 2006، فإن من المتوقع أن تظل مرتفعة، وإن كانت متقلبة، خلال عام 2007. غير أن الاحتمالات الخاصة بأسعار النفط في الأجل القصير هي احتمالات تحيط بها الشكوك إلى حد بعيد، وذلك نتيجة للتوترات الجيو -

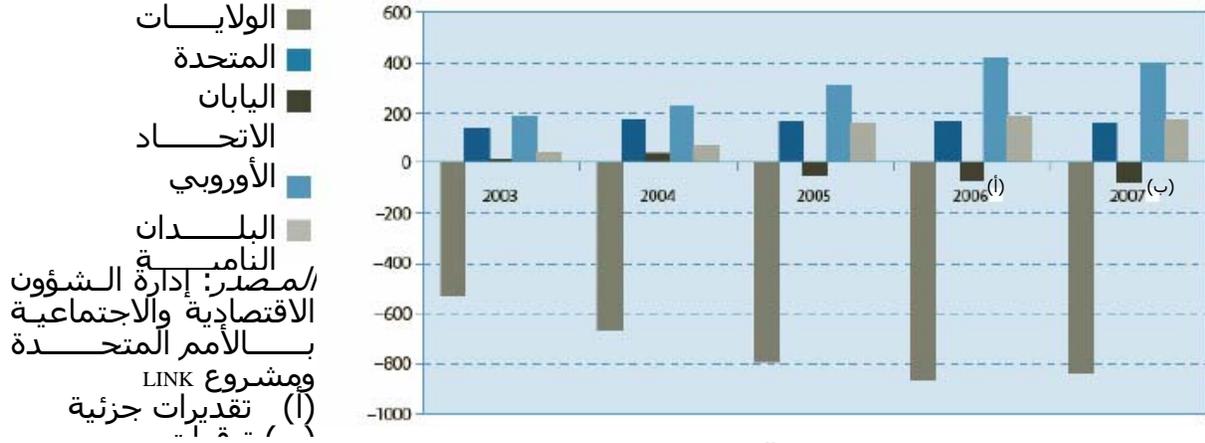
سياسية ولبدء تشغيل طاقات إنتاجية جيدة، وللمضاربة على الطلب. وحتى الآن، لم تترك أسعار النفط المرتفعة سلبيا على الاقتصاد العالمي مثلما حدث في المرات السابقة من تحركات الأسعار. فبين البلدان النامية، استفاد مصدر النفط من ارتفاع الأسعار. كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية من غير النفط قد عوض تكاليف الاستيراد الناتجة عن أسعار النفط المرتفعة. غير أن عددا من البلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للنفط لم تشهد أي تحسن في شروط تجارتها، بل وأضرت بصورة متزايدة من جراء ارتفاع أسعار الطاقة. إذ كان يتعين على هذه الاقتصادات أن تخفض من وارداتها غير النفطية، وأن تتحمل أعباء مالية أكبر نتيجة لمحاولاتها حماية المستهلكين من آثار أسعار النفط المرتفعة عن طريق الإعانات لدعم السلع. وكانت تكاليف النمو الاقتصادي في هذه البلدان كبيرة بالفعل، ومن المرجح أن تزداد بدرجة أكبر مع استمرار أسعار النفط وعدم الحد من الاعتماد على النفط.

استمرار خطر التصحيح غير المنظم للاختلالات العالمية

اتسعت اختلالات الحسابات الجارية بين المناطق والبلدان بدرجة أكبر في عام 2006، وكان أهمها وصول العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة إلى قرابة 900 بليون دولار، بينما قابل ذلك فوائض حققتها اليابان وألمانيا، وكذلك - وهو الأهم - المناطق النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، بما في ذلك كبار مصدري النفط. ونتيجة لاستمرار واتساع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة، فإن مديونيتها قد وصلت إلى مستوى يشكك بصورة خطيرة في إمكانية استمرار الترتيب الحالي للاختلالات العالمية. وفي عام 2007، يتوقع السيناريو الأساسي انخفاضا طفيفا في هذه الاختلالات العالمية، حيث سيؤدي التباطؤ في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة وتحسن أسعار النفط إلى الحد من تكاليف الاستيراد في أكبر اقتصاد في العالم، في حين سيؤدي التخفيض المتوقع في قيمة الدولار إلى تنشيط الصادرات والحد من الطلب على الواردات. ومع ذلك، فإن خطر التصحيح غير المنظم يظل قائما. فالتقدم البطيء، إن حدث على الإطلاق، في تفكيك الاختلالات العالمية سيزيد من خطر إطلاق موجة مضاربة قوية في اتجاه تخفيض قيمة الدولار. وهذا التخفيض في سعر الصرف يمكن أن يساعد في خفض العجز الخارجي للولايات المتحدة، ولكن نظرا لاعتماد النمو الاقتصادي العالمي على منشطات الطلب

من أكبر اقتصاد في العالم، فإن انهيار الطلب على الواردات في الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة الآثار الانكماشية على مستوى العالم. ويمكن لذلك بدوره أن يؤدي بسهولة شديدة إلى انهيار زخم النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وأن يعرض للخطر أي تقدم آخر في جهود الحد من الفقر. فحدوث انخفاض مفاجئ في قيمة الدولار سيزيد من الشكوك بين المستثمرين الدوليين، ويمكن أن يتسبب في زعزعة الأسواق المالية.

اتسعت اختلالات الحسابات الجارية بدرجة أكبر في عام 2006



تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي

لماذا يُعد تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي أمراً مطلوباً

إن مواقف سياسات الاقتصاد الكلي الوطني الحالية ليست مصممة وفقاً للحاجة للوصول إلى تصحيح الاختلالات العالمية. فالاتجاه الحالي نحو سياسات نقدية وضريبية أكثر تقييدية سيترك أثراً سلبياً على الطلب في بعض بلدان الفوائض، مثل اليابان وألمانيا، بما يجعل من الصعب بدرجة أكبر على الولايات المتحدة أن تخفض عجزها الخارجي من خلال نمو الصادرات. وفي الوقت ذاته، فإن السياسات المالية الضريبية الأكثر ميلاً للتوسع المتبعة في بعض بلدان الفوائض في شرق آسيا قد تكون غير كافية، لا لتعويض هذه الآثار الانكماشية، ولا لتحقيق النمو الكبير في الصادرات اللازم لاقتصاد الولايات المتحدة، وبخاصة مع عدم حدوث تصحيح كبير لأسعار الصرف. أما إتباع استراتيجية منسقة، على العكس من ذلك، فيمكن أن يساعد في تجنب الآثار السلبية للنمو، وأن يشجع الثقة في استقرار الأسواق المالية وأسواق النقد الأجنبي. ومن شأن التعاون أن يحقق الاستفادة من التأثيرات غير المباشرة لسياسات بلد بعينه كعامل تعويضي لآثار الطلب السلبي لعملية التصحيح في بلد آخر. فمنشطات النمو في أوروبا وآسيا والبلدان الرئيسية المصدرة للنفط، على سبيل المثال، يمكن أن تعوض الأثر الانكماشية الأولي لسياسات التصحيح التي تتبعها الولايات المتحدة. وقد طرحت مقترحات عديدة كإطار لهذا التنسيق للسياسات، ومن بينها فكرة عقد عام جديد مثل "اتفاق

بلازا" Plaza Agreement) الذي عقده البلدان الخمسة الصناعية الكبرى عام 1985 لتعديل أسعار صرف العملات) لتحديد تدابير السياسات الرامية إلى الحد من الاختلالات. ورغم أوجه القصور التي تعترى مثل هذه المبادرات المخصصة المؤقتة، فإنها يمكن أن تشكل ثاني أفضل نتيجة مرجوة في غياب أي تغييرات أكثر جوهرية في النظام النقدي والمالي العالمي.

العقبات التي تعترض تنسيق السياسات على الصعيد الدولي

يواجه تنسيق السياسات على الصعيد الدولي عددا من العقبات. ومن بين هذه العقبات أن أصحاب المصلحة الرئيسيين لديهم تصورات مختلفة بشأن المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الراهن. كما أن هناك خلافات بشأن الموقف الحالي لفرادى الاقتصادات. ففي حالة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تتباين الآراء حول كيفية استمرار الأوضاع الاقتصادية القوية، وما إذا كان سيظل يجري تمويل الاختلالات دون حدوث اضطرابات واسعة في الأسواق المالية الدولية. وثمة شكوك مماثلة فيما يتعلق بقوة النمو الاقتصادي في الصين في المستقبل القريب، وبقدرة اليابان وأوروبا على زيادة معدلات نموها المحتملة في الأجلين القصير والمتوسط. ومن المرجح أن تتضاعف هذه العقبات بسبب مشكلة الالتزام بأي حل يتم التفاوض عليه بشأن السياسات على الصعيد الدولي، حيث أن صناع السياسات على المستوى الوطني يفضلون أن تتحمل البلدان الأخرى عبء تصحيح الاختلالات، أو قد يواجهون قيودا في الوفاء بالتزاماتهم بسبب المقاومة الداخلية لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الحل الفعال لمشكلة الاختلالات القائمة يتطلب عملا متواصلا لفترة طويلة من الزمن، وقد تجد الحكومات من الصعب عليها الالتزام بصورة يوثق فيها لمدة طويلة.

ما الذي يمكن عمله؟

هناك العديد من الأشكال التي يمكن من خلالها التغلب على هذه العقبات التي تعترض تنسيق السياسات على الصعيد الدولي. فإيجاد آلية تشاور دولية تضم وسيطا خارجيا مثل صندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طبيعة المشكلات الراهنة ونطاقها. وفي ضوء هيكل الاختلالات، ينبغي لهذه المشاورات أن تضم جميع الأطراف الرئيسية، ومن ثم يجب أن تكون البلدان النامية ممثلة فيها تمثيلا عادلا. أما المنتديات المخصصة المؤقتة

القائمة، مثل مجموعة الثمانية وغيرها من المحافظ، فهي منتديات غير مناسبة في هذا الصدد. وبهذا المعنى، فإن آليات الرقابة المتعددة الأطراف ذات القاعدة الواسعة التي بدأها صندوق النقد الدولي في العام الماضي تشكل خطوة هامة إلى الأمام. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي على البلدان أن تصدر تعهدات بتصحيح السياسات على مدار عدة سنوات ضمن إطار دولي منسق. فإعلان أهداف محددة وطنياً يتفق عليها دولياً، على سبيل المثال، سيزيد من مصداقية السياسات الوطنية، حيث ستخاطر الحكومات بالإضرار بسمعتها في حالة إخفاق السياسات. وأخيراً، فإن الإصلاحات الأكثر اتساعاً للنظام النقدي والمالي العالمي هي وحدها التي يمكن أن تحول دون عودة ظهور الاختلالات التي نشهدها اليوم. وينبغي النظر إلى الاتفاق على عملة فوق وطنية باعتبارها عنصراً رئيسياً في الوصول إلى حل أكثر هيكلية، بيد أن ذلك لا يمكن إلا أن يكون خياراً من خيارات الأجل الطويل. أما الحل الأقرب فيجب أن يكون موجهاً نحو وضع نظام للاحتياطي المتعدد العملات. فالحلول الهيكلية من هذا القبيل، التي ترمي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، يجب أن تكون ملحة بمثل إلحاح وضع نظام تجاري متعدد الأطراف.

التجارة الدولية

سرعة اتساع التدفقات التجارية

اتسعت تجارة السلع على الصعيد العالمي بوتيرة سريعة خلال عام 2006، ويتسم هذا التوسع باستمرار الزيادة الضخمة في قيمة التدفقات التجارية للنفط والسلع غير النفطية، وهو ما يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار هذه السلع الأساسية، وكذلك إلى الزيادة الملحوظة في حجم التدفقات التجارية للسلع الرأسمالية التي يحركها انتعاش الاستثمارات على الصعيد العالمي. ويقدر النمو في حجم الصادرات على مستوى العالم بما يتجاوز 10 في المائة في عام 2006، بعد أن كان 7.3 في المائة في عام 2005. كما أن قيمة الصادرات

على مستوى العالم قد ازدادت بحوالي 16 في المائة. وبلغ النمو في الصادرات على مستوى العالم أكثر من ضعف نمو الناتج العالمي، بما يبين تعميق الاندماج الاقتصادي على الصعيد العالمي. غير أنه في هذه الصورة العامة، يتوقع أن يتراجع نمو التجارة العالمية بصورة طفيفة إلى معدل يبلغ 7.7 في المائة.

ازدياد تقلب أسعار السلع الأولية

رغم الانخفاض الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط عن الذروة التي بلغت في آب/أغسطس، فإنها لا تزال مرتفعة بنسبة 20 في المائة في السنة بأكملها مقارنة بمتوسطها في عام 2005. بل أن أسعار الفلزات والمعادن الأساسية ازدادت بمعدلات أعلى من ذلك. ولم يحدث أي انخفاض طفيف إلا في أسعار عدد من سلع المشروبات والأغذية. غير أن أسعار السلع الأساسية أصبحت أكثر تقلباً خلال عام 2006، وشهد معظمها تراجعاً كبيراً في منتصف عام 2006. وفي الصورة العامة لعام 2007، يتوقع أن تتجه أسعار معظم السلع الأساسية إلى الانخفاض بصورة طفيفة.

الشكوك تحيط بمستقبل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

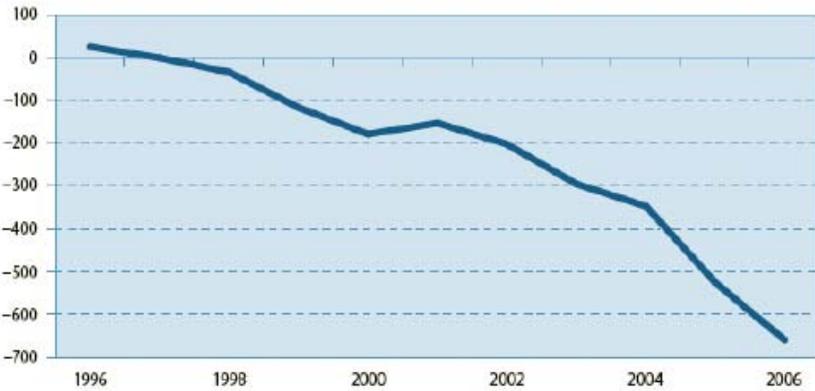
توقفت مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة الدوحة في عام 2006 بسبب الخلافات بين الشركاء التجاريين الرئيسيين، وبخاصة في مجال فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، وكذلك بسبب الإحساس الأكثر انتشاراً بأن الفوائد الاقتصادية والتجارية من أي اتفاق لا تساوي التكاليف السياسية التي تترتب على تقديم تنازلات إضافية فيما يتعلق بقضايا كثيراً ما تتسم بالحساسية البالغة على الجبهة السياسية الداخلية. ويمثل ذلك انتكاسة فيما يتصل بتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الهدف المتعلق بإقامة نظام تجاري مفتوح وقائم على سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن التكاثر الشديد لأعداد اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية يعرض للخطر تكامل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي حين لا يوجد هناك حالياً أي اتفاق على الخطوات التالية في عملية التفاوض، فقد تسارعت الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استئناف جولة الدوحة.

مبادرة المعونة مقابل التجارة

ظلت مفاوضات التجارة الدولية تركز بشدة على خفض التعريفات الجمركية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. غير أنه في الواقع العملي، عجز العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً بينها، عن الاستفادة بشكل كامل من الفوائد التي يحققها تحسين شروط التجارة. ولكي تعزز البلدان النامية من أداء صادراتها، فإنها بحاجة إلى موارد مالية للتغلب على القيود التي يفرضها جانب العرض من خلال الاستثمارات في البنية الأساسية والتكنولوجيا وإقامة المؤسسات. وقد سلم بذلك مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005، وتعهد قادة العالم بدعم وتشجيع زيادة المعونات لبناء القدرات الإنتاجية والتجارية للبلدان النامية. وبعد ذلك، لقيت مبادرة المعونة مقابل التجارة تأييداً من المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وتم إعداد المزيد من المبادئ التوجيهية لتنفيذ المبادرة، وإن كانت المشاورات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد لا تزال مستمرة. ويرى أعضاء منظمة التجارة العالمية بوجه عام أنه ينبغي مواصلة العمل بشأن المبادرة، رغم توقف مفاوضات جولة الدوحة في الوقت الراهن.

زيادة التحويلات المالية الصافية السلبية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، 1996-2006 (ببلايين الدولارات)

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، استناداً إلى صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات صورة الاقتصاد العالمي، أيلول/سبتمبر 2006، وصندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.
ملحوظة: تُعرف التحويلات المالية الصافية السلبية



تمويل التنمية

انخفاض التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، وإن كان حجمها لا يزال كبيراً

خلال عام 2006، كانت التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال مرتفعة من الناحية التاريخية، وإن ظلت أدنى من المستويات المسجلة خلال العام السابق. وقد أسهمت في هذا الانخفاض عوامل من قبيل الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في الربع الثاني من العام، والتباطؤ في الاقتراض الصافي من المصارف التجارية ودائني السندات نتيجة للتمويل المسبق للالتزامات المستحقة في عام 2006، وإعادة شراء الديون. وفي غضون ذلك، فإن تكاليف التمويل الخارجي لاقتصادات السوق الناشئة ظلت منخفضة. ووصلت هوامش مؤشر سندات الأسواق الناشئة EMBI إلى مستويات قياسية في انخفاضها في الربع الأول من عام 2006، ثم أخذت في الارتفاع أثناء الاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه؛ ومنذ ذلك الحين، بدأت تميل إلى الانخفاض مرة أخرى. كما أن معدلات الفائدة الأساسية، التي تقوم عليها تكاليف التمويل الخارجي لاقتصادات السوق الناشئة، ظلت منخفضة هي الأخرى، رغم استمرار تشديد القيود النقدية في الولايات المتحدة. وفي الصورة العامة لعام 2007، سيظل مستوى التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافي إلى البلدان النامية مرتفعاً، رغم أن رغم أن خطر التباطؤ في الاقتصاد العالمي أو حدوث تقلص كبير في السيولة في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى إنكماش أكثر حدة في هذه التدفقات، وإلى أخطار أشد فيما يتعلق بأسعار الفائدة بالنسبة للبلدان النامية.

ازدياد الاستثمار المباشر الأجنبي

تلعب الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة الانتقال دوراً متزايد الأهمية كمصدر لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. فتسارع وتيرة التصنيع في اقتصادات مثل الصين والهند قد أدى إلى بذل جهود مدفوعة بالسياسات للتركيز على الاستثمارات الأجنبية لتأمين فرص الوصول إلى الموارد الأولية، في حين شهدت البلدان المنتجة للنفط

تعزيزا لوضعها الاستثماري من خلال ارتفاع إيراداتها النفطية وقوة معدلات نموها. وفي هذا السياق، فإن جانباً كبيراً من الاستثمارات المباشرة الأجنبية كان يذهب من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى، مما وسع من نطاق المصادر المحتملة لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية للبلدان المتلقية.

ومع ذلك، تظل التحويلات الصافية أكبر من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية

شهدت البلدان النامية كمجموعة، مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، طفرة في التحويلات الصافية الخارجة منها إلى البلدان المتقدمة النمو. وتشير التحويلات الصافية إلى التدفقات الرأسمالية الصافية مخصوماً منها صافي الفوائد ومدفوعات إيرادات الاستثمارات الأخرى. كما أن التحويلات الصافية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أصبحت سلبية هي الأخرى، بعد أن كانت المنطقة الوحيدة التي كانت تشهد تحويلات صافية إيجابية في السنوات السابقة. وكان هذا الاتجاه لقيام البلدان الفقيرة بتمويل البلدان الغنية قد استمر لمدة عقد من الزمان، ما أثار التساؤلات حول إمكانية استمراره. وكان بناء الاحتياطات الرسمية آلية من الآليات الرئيسية لحدوث هذه التحويلات المالية الصافية. فالبلدان النامية تمتلك الآن أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات كاحتياطات من النقد الأجنبي، حيث تمتلك الصين وحدها أكثر من تريليون دولار. ووفرت هذه الأوضاع الأقوى من حيث الاحتياطات درجة أكبر من الحماية عند التعامل مع الصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات في الأسواق العالمية. وكانت الصورة المقابلة لتراكم الاحتياطات في البلدان النامية تتمثل في اتساع العجز الخارجي في الولايات المتحدة، أكبر بلد من حيث عملات الاحتياطي في العالم. وبالتالي، ورغم أن الوضع الراهن لبلدان النامية من حيث قوة احتياطاتها قد يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الصدمات غير المألوفة، فإنه لا يحصنها إزاء الصدمات التي تنتج عن جوهر النظام نفسه، مثل حدوث تصحيح مفاجئ للعجز الخارجي في الولايات المتحدة أو حدوث تخفيض كبير في قيمة الدولار.

ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية، ومع ذلك فهي غير كافية

في عام 2005، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى البلدان النامية، حيث وصلت إلى رقم قياسي يبلغ 106 مليارات من الدولارات. ويمثل هذا الإجمالي نسبة 0.33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة، مرتفعا من نسبة 0.26 في المائة عام 2004. وتفيد الإسقاطات الحالية أن مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية يتوقع أن يصل 130 بليون دولار (0.36 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة)، وهو الرقم المستهدف تحقيقه في عام 2010، وإن كان يلزم حدوث زيادة ملحوظة في التدفقات مع اقتراب الموعد المحدد. وعلى أية حال، تجدر ملاحظة أن الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية كانت ترجع إلى حد كبير إلى الآثار التي لا تتكرر، مثل منح إلغاء الديون للعراق ونيجيريا. وفي ضوء هذه الآثار التي لا تتكرر، يجب أن يزيد المانحون بدرجة كبيرة ما يقدمونه من معونات من أجل بلوغ مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبالإضافة إلى هذه الاتجاهات، ازدادت المعونات المقدمة من مصادر خارج لجنة المساعدة الإنمائية بدرجة ملحوظة. وأصبحت بلدان مثل الصين والهند من بين هؤلاء "المانحين الجدد"، الذين بدأوا يسهمون بقدر إضافي كبير من التمويل في المساعدة الإنمائية. ومع ازدياد حجم المعونات ودخول مانحين جدد إلى الساحة، يجب أن تستمر الجهود المبذولة لتحسين فاعلية المعونة والتنسيق بين المانحين في صدارة الأولويات. ولما كان الاحتفاظ بتأييد دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو أمرا بالغ الأهمية، فإن إدارة المعونات الإنمائية بصورة تحقق نتائج حقيقية يعد شرطا رئيسيا للاحتفاظ بزخم ازدياد حجم المعونات. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح تنسيق التعاون الإنمائي أكثر تعقيدا مع ازدياد عدد الأطراف المشاركة فيه. وفي هذا الصدد، فإن الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد منتدى للتعاون الإنمائي في عام 2007 في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي دعوة تأتي في الوقت المناسب، حيث يمكن لهذا

المنتدى أن توفير الرقابة السياسية على فاعلية المعونات فيما بين جميع المانحين بمشاركة واسعة من جانب البلدان النامية.

المزيد من التخفيف من أعباء الديون

تظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الأداة الدولية الأولى لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المنخفضة الدخل. وقد ازداد حجم التخفيف من أعباء الديون نتيجة لتقدم الذي أحرزته البلدان المؤهلة لذلك في الوصول إلى المستويات التي حددتها عملية المبادرة، ونتيجة لإطلاق المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من أعباء الديون. غير أنه لا تزال هناك سلسلة من التحديات، من بينها زيادة الموارد المتاحة فعلا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتنفيذ برامج الحد من الفقر، فضلا عن اتخاذ تدابير من أجل تجنب عودة ظهور أعباء الديون التي لا تحتل.

الخطوات الأولى نحو إصلاح النظام المالي الدولي

شهد النظام المالي العالمي في الآونة الأخيرة بعض الخطوات نحو إنجاز إصلاحات بعيدة الأثر، فضلا عن تبني نهج جديدة في السياسات. فقد اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قرارا بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت، يهدف إلى تحقيق عدة أمور منها زيادة حصص الصين والمكسيك وجمهورية كوريا وتركيا، وهي البلدان التي من الواضح تماما أنها ممثلة تمثيلا ناقصا في المنظمة. غير أن هذه التغييرات لن تغير من توازن قوى التصويت في صندوق النقد الدولي بصورة كبيرة. ومن المقرر أن تشهد السنوات القادمة مزيدا من المفاوضات حول إصلاح نظام الحصص والتصويت بصورة أبعث أثرا. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة النقدية والمالية الدولية على ضرورة وضع إطار جديد لتعزيز الرقابة المتعددة الأطراف، وأنشئت آلية جديدة للمشاورات المتعددة الأطراف تضم الأعضاء والتجمعات الهامة فعلا لإكمال النهج الرقابية الأخرى. وستتركز الجولة الأولى من المشاورات، التي تضم الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، على الحد من التفاوتات العالمية مع الاحتفاظ بالنمو الاقتصادي القوي في الوقت ذاته. وفي حين تشكل هذه التطورات خطوات في الاتجاه الصحيح، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت، وبشأن تعزيز الرقابة المتعددة

الأطراف، ما هو إلا الخطوة الأولى نحو إقامة عمليات تشاور أوسع نطاقاً. فلا بد من اتخاذ خطوات أكثر جرأة لإقامة عملية لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في إطار توجيه متعدد الأطراف من أجل تلافى التصحيح غير المنظم للاختلالات العالمية وتجنب توقف النمو الاقتصادي العالمي بصورة شديدة.